

Distr.: General
17 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والثلاثون

1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

ترينيداد وتوباغو

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- أعد التقرير الوطني المقدم من ترينيداد وتوباغو إلى جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (18 حزيران/يونيه 2007) وقراره 21/16 (25 آذار/مارس 2011) ومقرره 119/17 (17 حزيران/يونيه 2011). ومنذ انتهاء الاستعراض الثاني لترينيداد وتوباغو في عام 2016، أُجريت انتخابات عامة وطنية في 10 آب/أغسطس 2020 وفقاً للدستور، حيث حصلت الإدارة الحالية على أغلبية الأصوات.
- 2- ويسر حكومة ترينيداد وتوباغو أن تبلي بأنّها حققت بالفعل تقدماً كبيراً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان استناداً إلى التزاماتها الطوعية بالتوصيات المقبولة التي قدمت في الاستعراض الأخير. وكانت عملية الاستعراض ككل بمثابة آلية فعالة وضع لها جدول أعمال وطني لحقوق الإنسان لزيادة تدعيم وتعزيز جهود حماية حقوق الإنسان.
- 3- وسيسلط التقرير الوطني الثالث الخاص بالاستعراض الدوري الشامل الضوء على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الاستعراض الأخير وفي فترة المتابعة والتنفيذ. ويظهر وباء كوفيد-19 العالمي، ركزت الحكومة تركيزاً كبيراً على اعتماد نهج "الوضع الطبيعي الجديد" بطريقة تتسم بالاحترام والاستجابة من خلال تنفيذ تدابير تشريعية لإبطاء انتقال الفيروس والحد منه بغية ضمان حماية المواطنين. وعزز نظام الرعاية الصحية واعتمدت بروتوكولات طبية جديدة لإتخاذ وحماية أرواح أضعف فئات المجتمع.
- 4- وخلال السنوات الخمس الماضية، انصب التركيز باستمرار على مكافحة الفساد والحد من الجريمة. وتحققت إنجازات فيما يتعلق بحقوق الطفل باتخاذ خطوة تاريخية تمثلت في إلغاء زواج الأطفال. وبذلت جهود كبيرة فيما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا تزال هناك جهود مستمرة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال أمن المواطنين وسهولة الوصول إلى العدالة على رأس الأولويات.

ثانياً - المنهجية والعملية التشاركية

- 5- تتولى وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان (الوحدة) في مكتب المدعي العام لترينيداد وتوباغو ووزارة الشؤون القانونية مسؤولية صياغة التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التقرير الوطني الخاص بالاستعراض الدوري الشامل. ولهذا الغرض، اعتمدت الوحدة نهجاً استشارياً، طُلب في إطاره إلى منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الحكومية على السواء تقديم إسهامات. وتابعت الوحدة مؤتمرات مع فرادى الوزارات والوكالات الحكومية مثل الهيئة المعنية بالأطفال ولجنة تكافؤ الفرص، فضلاً عن مؤسسات مستقلة مثل هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة وأمانة المظالم. كما أُجريت مشاورات مع مجلس نواب توباغو المسؤول عن إدارة شؤون توباغو. وشملت العملية التشاركية أيضاً مشاركة شريحة واسعة من المنظمات غير الحكومية في ترينيداد وتوباغو. وأثارت مشاورات المجتمع المدني عدداً كبيراً من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مسائل التعافي بعد انتهاء وباء كوفيد-19، وتمكين المرأة، والرقمنة، والحق في التعليم، وإيذاء الأطفال، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً - التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق

- 6- منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض المتعلق بترينيداد وتوباغو في عام 2016، حدثت تطورات كبيرة في حماية حقوق الإنسان من خلال التغييرات التشريعية والنظامية. وفيما يلي أبرز أوجه التقدم التي تحققت استناداً إلى التوصيات التي قبلتها حكومة ترينيداد وتوباغو والالتزامات الطوعية التي قطعتها بمعالجة مسائل محددة أثارها المجلس.

7- وفي 20 آب/أغسطس 2018، حظي قانون مكافحة الإرهاب (المعدل) لعام 2018 بموافقة البرلمان. وأدخل القانون المعدل لعام 2018 تغييرات كبيرة على قانون مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الفصل 12-7، إذ ألغي تعريف "العمل الإرهابي" واستبدل بتعريف أوسع نطاقاً يشمل الآن سفر شخص إلى منطقة جغرافية مصنفة لغرض ارتكاب عمل إرهابي يؤدي إلى تصنيفه من ثم في فئة المقاتل الإرهابي الأجنبي؛ واتخاذ خطوات تحضيرية لارتكاب عمل إرهابي وإجبار شخص ما وتشجيعه على ارتكاب عمل إرهابي، بالإضافة إلى التعريف السابق. وتحيز المادة 22- بآء من القانون المعدل لعام 2018 للنيابة العامة رفع طلب إلى المحكمة العليا لتصنيف الأفراد والكيانات، على الصعيدين المحلي والدولي، على أساس الارتباط بالإرهاب أو تمويل الإرهاب. وبمجرد صدور الأمر، يجوز تجميد أصول الفرد أو الكيان على الأساس نفسه.

8- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، أقر قانون الأحكام المتنوعة (عائدات الجريمة ووحدة مكافحة الإرهاب والاستخبارات المالية لترينيداد وتوباغو) لعام 2018 في البرلمان وفُتلت اللجنة الوطنية لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ووحدة مكافحة الإرهاب التابعتان للنيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية. وتتولى وحدة مكافحة الإرهاب مهام النيابة العامة بكفاءة عملاً بقانون مكافحة الإرهاب (الفصل 12-7). وتسهر بالأساس على تنفيذ المادة 22- بآء من هذا الفصل. وترأس وحدة مكافحة الإرهاب، في الفترة من آب/أغسطس 2019 إلى آب/أغسطس 2023، لجنة مكافحة غسل الأموال، التي تتسق تطوير النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وانتشاره.

9- وفي عام 2019، صدر القانون المتعلق باسترداد وإدارة الأصول المدنية وبالثروة المجهولة المصدر لعام 2019، في إطار خطة الحكومة لحماية حق المواطنين في العيش في مجتمع خال من الفساد. وينص القانون على إنشاء وكالة لاسترداد الأصول المدنية وإدارتها بهدف استعادة الممتلكات الناشئة عن الجريمة. ويتوخى هذا القانون توسيع أسس الحصول على أوامر المصادرة، بالسماح للمحكمة العليا بإصدار مجموعة من الأوامر، بما في ذلك الأوامر المتعلقة بالثروة المجهولة المصدر، التي تتطلب من الأفراد بيان مصالحهم في ممتلكات محددة بالإضافة إلى مصدر الثروة المستخدمة لحيازتها، وهو ما يوسع نطاق تطبيق أحكام التجميد والمصادرة لجعل جميع الأشخاص خاضعين للقانون.

10- وفي عام 2016، قدمت ترينيداد وتوباغو تقريرها الجامع لتقريرها الدورية من الرابع إلى السابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقد كان من المقرر استعراض التقرير في تموز/يوليه 2016. وفي 18 تموز/يوليه 2016، نظرت اللجنة في تقرير ترينيداد وتوباغو وأشادت بالتقدم الذي أحرزه البلد، ولا سيما إنجازاته مجالات منها زيادة تمثيل المرأة في البرلمان، ورفع سن التعليم المجاني والإلزامي، ونجاحه في تنفيذ البرامج الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل بتوفير إمكانية الحصول على علاج الفيروسات القهقرية. ومنذ ذلك الحين، قدمت ترينيداد وتوباغو طلباً إلى اللجنة لاستخدام الإجراء المبسط في إعداد تقريرها الوطني الثامن المزمع تقديمه في تموز/يوليه 2020.

11- وفي عام 2021، أعربت ترينيداد وتوباغو عن سرورها بتقديم تقريرها الوطني الأولي إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشكل تقديم التقرير الوطني إنجازاً هاماً لحكومة ترينيداد وتوباغو. وقد أنجزت النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية، بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى، التقرير الوطني في إطار مسؤوليتها عن مواصلة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد وضمان حماية حقوقهم.

12- وفي عام 2021، أعربت ترينيداد وتوباغو أيضاً عن سرورها بتقديم تقريرها الخامس عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى مجلس حقوق الإنسان، وهي في انتظار استعراضه. وكان التقرير أيضاً ثمرة جهد تعاوني بين النيابة العامة والجهات المعنية الرئيسية الأخرى.

وباء كوفيد-19

- 13- اتخذت ترينيداد وتوباغو إجراءات فورية للتصدي لوباء كوفيد-19 بتنفيذ استراتيجيات تدخل مختلفة لوقف انتقال الفيروس والحد منه. وعدلت الحكومة الأمر المتعلق بالصحة العامة (الفصل 12، رقم 4)، وحدثت بانتظام لوائح الصحة العامة [Novel Coronavirus (2019-nCoV) 2019] وأصدرت مبادئ توجيهية، في إطار استجابة ضرورية ومتناسبة تهدف إلى إبطاء انتقال فيروس كوفيد-19 وتخفيف آثار ما بعد الوباء على المجتمع. وترتب على لوائح الصحة العامة ومبادئها التوجيهية إغلاق جميع الموانئ الجوية والبحرية، باستثناء محطات نقل البضائع، ووصول ورحيل المسافرين الحاصلين على تصريح من وزير الأمن الوطني؛ وتنفيذ أحكام تتعلق بمعاملة الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بالفيروس.
- 14- ويجدر بالإشارة أن لائحة الصحة العامة [Novel Coronavirus (2019-nCoV) 2019] (رقم 26) لعام 2020 فرضت، بموجب الإشعار القانوني رقم 306 المؤرخ 30 آب/أغسطس 2020، إلزاماً للكبار والأطفال فوق سن الثامنة بارتداء قناع أو غطاء أو درع للوجه في الأماكن العامة أو وسائل النقل البري أو السفن، على أن يتعرض من يخالف ذلك لعقوبة ثابتة.
- 15- وعلى الرغم من هذه القيود، أثبتت استجابات الحكومة المبكرة فعاليتها في إدارة المخاطر ويمكن اعتبارها ممارسة جيدة من ممارسات حقوق الإنسان التي ينبغي اعتمادها في الحالات المشابهة.
- 16- وتقوم الحكومة بحملات توعية عامة متواصلة للسيطرة على أثر وباء كوفيد-19. وتقاسمت جميع الوزارات، لا سيما وزارة الصحة، مع الجمهور المعلومات المتعلقة بآثار الفيروس وتأثيراته وسبل الوقاية التي يتعين توخيها لمنع انتشاره. وتواصل وزارة الصحة عقد مؤتمرات صحفية منتظمة لإطلاع الناس على الوضع الراهن لأنثار الفيروس على سبيل المثال، والإفصاح عن إجمالي عدد الحالات الإيجابية، وعدد الحالات الإيجابية النشطة، وأعداد الأشخاص المودعين في المستشفيات أو مرافق التمريض، وعدد الوفيات.
- 17- وتواصل الحكومة التشاور مع كبير الأطباء وأعضاء آخرين في فريق الطب الوبائي التابع له سعياً إلى الحد من انتقال الفيروس، مع مراعاة الأحكام الفصل 12، رقم 4، من قانون الصحة العامة.
- 18- وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ معالي رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو فريقاً من 22 عضواً لوضع "خريطة طريق للتعافي". ويتألف الفريق من لجان فرعية ذات تخصصات مختلفة، يتولى جميعها وضع استراتيجيات لضمان التعافي المالي والاقتصادي للبلد بعد انتهاء الوباء. ويضم الفريق وزراء في الحكومة، وموظفين حكوميين سامين، وأعضاء من القطاع الخاص، ونقابيين، وأكاديميين، وخبراء اقتصاديين، وأعضاء من القطاع المصرفي، والمجتمع المدني.

حماية الأفراد

الرعاية الصحية

- 19- أظهرت وزارة الصحة قابلية للتأقلم في استجابتها إلى وباء كوفيد-19، بضمان توافر الموارد البشرية والبنية الأساسية ومعدات الحماية الشخصية والأموال اللازمة للاستجابة إلى الوباء بفعالية. وأنشئ نظام مواز للرعاية الصحية في ترينيداد وتوباغو. وفتحت الحكومة عدة مستشفيات وقامت بتشغيلها خصيصاً لإيواء الأشخاص المصابين بمرض فيروس كورونا، بينما كانت مرافق الحجر الصحي الحكومي تؤوي عمال الخدمات الأساسية، في حين أمنت مرافق غير حكومية لاستخدامها لأغراض التعافي. ووظفت وزارة الصحة 100 طبيب، و100 ممرضة، و16 من أخصائيي الرعاية الصحية من كوبا، لتزويد المستشفيات الجديدة والقائمة التي توفر العلاج للمصابين بمرض كوفيد-19. وتواصل وزارة الصحة الاستجابة إلى أنواع الفيروس المتغيرة وتواصل تكييف استجابتها إلى الوباء بانتظام وفقاً لتوجيهات منظمة الصحة العالمية ومركز مكافحة الأمراض.

20- وفي نيسان/أبريل 2021، وضعت الوزارة ونفذت خطة لنشر التلقيح بهدف بلوغ مناعة القطيع والحد من المرضة والوفيات بين سكان ترينيداد وتوباغو من جراء فيروس كوفيد-19. ويجري حالياً تنفيذ الخطة في ستة وثلاثين مركزاً صحياً وخمسة مواقع للتلقيح الجماعي، وتقديم 5 500 جرعة يومياً. وحتى 16 حزيران/يونيه 2021، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين تلقوا جرعة واحدة من التلقيح 168 477 شخصاً، والذين تلقوا تلقيحاً كاملاً (الجرعة الثانية) 24 018 شخصاً.

الحماية الاجتماعية للأفراد

21- تأثرت حقوق الإنسان للمواطنين من جميع الفئات والقطاعات في ترينيداد وتوباغو بوباء كوفيد-19. وقد وضعت الحكومة، إدراكاً منها لأثر الوباء الفوري والطويل الأجل على سبل عيش المواطنين والاقتصاد، مسألة الانتعاش الاقتصادي على رأس أولوياتها. وعلى هذا النحو، عززت وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية عدة تدابير قائمة للدعم الاجتماعي بتقديم دعم شهري إضافي لمدة ثلاثة أشهر لمساعدة الأفراد المتضررين بوباء كوفيد-19. كما تلقى غير العملاء دعماً للدخل وإعانات للإيجار وسلاماً بالمساعدات الغذائية وقسائم لشراء الأغذية. واستفادت الأسر المعيشية التي تضم أطفالاً يحصلون على وجبات من برنامج التغذية المدرسية أيضاً من الدعم الغذائي المؤقت.

المشردون بسبب الأوضاع الاجتماعية

22- تعاونت وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة وقوات الدفاع في ترينيداد وتوباغو، إلى جانب رؤساء البلديات والشركات العامة لمدينتي بورت أوف سبين وسان فرناندو، على إقامة ملاجئ لإيواء المشردين بسبب الأوضاع الاجتماعية رهناً بقيود معينة. ومُنح الأشخاص المقبولون حق الاستفادة من 3 وجبات يومياً. ووضعت الأسرة والحمامات وفقاً للمبادئ التوجيهية للتباعد الاجتماعي.

كبار السن

23- نصحت وزارة الصحة المسنين عموماً بالبقاء في المنزل وتوخي التباعد الاجتماعي قدر الإمكان. وصدرت مبادئ توجيهية رسمية خاصة بدور المسنين فرضت إغلاق أبوابها أمام الزوار، كما وضعت دور المسنين تحت سلطة الطبيب المسؤول في المقاطعة. وأخضع الموظفون للفحص وطلب منهم استخدام قفازات وكمامات وحيدة الاستعمال. كما صدر أمر بتطهير دور المسنين بانتظام.

إمكانية اللجوء إلى القضاء

24- حرصاً على استمرار المحاكمات العادلة خلال فترة الوباء، سرع القضاء تنفيذ حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم احتياجاته التشغيلية المتعددة الجوانب. وعلق التوجيه العملي رقم 8 المتعلق بعمليات المحاكم، والصادر وفقاً للجزء 4 من قواعد الإجراءات المدنية لعام 1998 (بصيغتها المعدلة) والجزء 20 من قواعد الإجراءات الجنائية والجزء 4 من قواعد إجراءات الأسرة والجزء 22 من قواعد محكمة الأطفال الصادرة عن رئيس القضاء، اعتباراً من 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، جلسات الاستماع الحضرية تعليقاً مؤقتاً، ونصح بعقد بعض فئات الجلسات من بعد وبواسطة التداول بالفيديو قدر الإمكان. وكان الهدف من ذلك تقليص الحاجة إلى دخول الأفراد إلى مباني المحاكم. ولم تبق الجلسات الحضرية سارية إلا في بعض القضايا الخطيرة.

25- وفتحت السلطة القضائية اثنتي عشرة محكمة افتراضية داخل نظام السجون، وعقدت أكثر من 15 000 جلسة استماع من بعد.

التعليم

- 26- أدى وباء كوفيد-19 إلى إغلاق جميع المدارس والتحول إلى نظام إلكتروني للتعليم والتعلم. واتخذت وزارة التعليم، سعياً منها إلى مواصلة الوفاء بالتزام البلد بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي الشامل، خطوات سريعة في سياق جهودها الرامية إلى الحد من التفاوت في الموارد المخصصة لأطفال البلد وضمان حماية الحق في التعليم. وفي هذا الإطار، شرعت الوزارة في عدة مبادرات لضمان تزويد شباب البلد بوسائل متعددة للوصول إلى المناهج الدراسية.
- 27- ووقعت وزارة التعليم وهيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو مذكرة تفاهم لتسهيل توزيع 10 000 جهاز مزود بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبطاقات وحدة هوية المشتركين مع خطط بيانات يوفرها مقدمو خدمات الاتصالات لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية العامة في جميع أنحاء البلاد.
- 28- وأطلقت الوزارة حملة "لنتبن مدرسة"، التي أسفرت عن تقديم الشركات المتبنية 22 897 تبرعاً بالأجهزة لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الوزارة أيضاً 98 جهازاً إلى مدارس التعليم الخاص العامة و126 جهازاً لمعلمي مدارس الطفولة المبكرة. ويواصل الطلاب الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول الإلكتروني متابعة المناهج الدراسية عن طريق طرود مطبوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تبث يومياً على محطات التلفزيون المحلية برامج تلفزيونية موجهة إلى طلاب المدارس الابتدائية والثانوية.

رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1- إصلاح مجلس نواب توباغو

- 29- يحكم جزيرة توباغو مجلس نواب توباغو، وهو هيئة إدارية مستقلة أنشأها قانون مجلس نواب توباغو (الفصل 25-3). ويتولى المجلس مهام الحكم المحلي من بين مسؤوليات أخرى للحكومة المركزية، مع سلطة محدودة في مجال تحصيل الضرائب أو فرض القوانين المحلية أو لوائح تقسيم المناطق. ولهذا المجلس ذراع تشريعية وأخرى تنفيذية. والهيئة التشريعية مسؤولة عن القرارات السياسية المتعلقة بعمليات المجلس، وتتألف من رئيس واثنين وعشرين عضواً منتخباً وأربعة أعضاء معينين في المجلس. أما الهيئة التنفيذية فمسؤولة عن تنفيذ مهام المجلس بصورة فردية وجماعية بواسطة الشعب المختلفة. ويرأس الوالي الجهاز التنفيذي للمجلس بصفته رئيس المجلس التنفيذي.
- 30- وتجري الانتخابات كل أربع سنوات في موعد يحدده الرئيس، بعد التشاور مع رئيس الوزراء والوالي، بعد شهرين وثلاثة أشهر من حل المجلس. في 25 كانون الثاني/يناير 2021، أجريت انتخابات مجلس نواب توباغو وفقاً للفصل 25-3 من قانون مجلس نواب توباغو. وأسفرت النتائج عن تعادل بين الحزب الوطني الشعبي، وهو الحزب الحاكم حالياً، وحزب الوطنيين الديمقراطيين التقدميين بنتيجة ستة مقابل ستة. ولم ينص قانون مجلس نواب توباغو (الفصل 25-3) على حل لهذا الوضع. ودفع الجمود الحكومي المركزي إلى اعتماد قانون مجلس نواب توباغو (المعدل) لعام 2021، في 2 آذار/مارس 2021. وقد زاد القانون المعدل عدد أعضاء الجمعية بموجب الفصل 25-3 من قانون مجلس نواب توباغو من 12 عضواً إلى خمسة عشر عضواً، كما تضمن مادة جديدة هي المادة 22 التي تقدم تعليمات بشأن الإجراء الواجب اتباعه في حال عدم تشكيل المجلس. وبناء على ذلك، عُُدل الفصل 25-50 من قانون الانتخابات والحدود (الحكم المحلي ومجلس نواب توباغو) لينص على الحدود المراجعة والمعاد تحديدها للدوائر الانتخابية في توباغو.

2- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

31- تنص المادة 4 من دستور جمهورية ترينيداد وتوباغو على حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه والتمتع بالامتلاك وحقه في عدم الحرمان منها إلا بموجب الإجراءات القانونية الواجبة. وتواصل الحكومة تنفيذ التشريعات الرامية إلى القضاء على آفة العنف من أجل حماية حقوق الإنسان. واعتمد البرلمان في 9 نيسان/أبريل 2021 قانون مكافحة العصابات لعام 2021 وهو في انتظار إصداره من الرئيس. وقد سن هذا القانون للحد من انتشار العصابات وتصاعد الجرائم العنيفة من خلال قمع نشاط العصابات وإثاء الأشخاص عن الانضمام إليها بالتجريم على قيادة العصابات وعضويتها والأنشطة المتصلة بها. ويجوز لضابط شرطة أن يلقى القبض، دون أمر قضائي، على أي شخص يشتبه بقدر معقول في انتمائه إلى عصابة أو تورطه في أي شكل من أشكال أنشطة العصابات، ويجوز احتجاز هذا الشخص لمدة أقصاها 48 ساعة. ويتطلب الاحتجاز بعد 48 ساعة تقديم طلب من جانب واحد إلى القاضي في غضون 36 ساعة من بدء الاحتجاز.

32- وسعياً إلى التصدي للجرائم العنيفة المتزايدة، سنت الحكومة قانون الكفالة (المعدل) لعام 2019، الذي ينص على تقييد الكفالة في حالتين هما: '1' حالة الشخص المعروض حالياً على المحكمة لكنه قد أدين سابقاً بجريمة خطيرة كالاعتصاب، وحيارة سلاح ناري واستخدامه، والشروع في القتل، السرقة بوجود ظرف مشدد؛ و'2' حالة الشخص المعروضة قضيته على المحكمة الذي يتهم بجريمة خطيرة أخرى أثناء الخروج بكفالة. ويتضمن القانون ضمانات للمتهمين إذ ينص على أنه يجوز للشخص المتهم الذي لا يُقدّم ضده أي دليل في غضون 120 يوماً أن يطلب من القاضي الإفراج عنه بكفالة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمتهم أن يطلب إلى القاضي الإفراج بكفالة إذا وجهت إليه تهم وأدلة في غضون مائة وعشرين يوماً 120 يوماً ولكن المحاكمة لم تنته في غضون سنة.

33- ولا تزال الحكومة ملتزمة بدعم الكشف عن الجرائم باستخدام التكنولوجيا. فقد كلفت وزارة الأمن القومي الإدارة الجديدة المعنية باستعادة المقذوفات، في 29 كانون الثاني/يناير 2021، بتوفير مرافق وموظفين إضافيين لتسريع الفحص الشرعي للأسلحة النارية. واعتمد 26 ضابطاً بصفة خبراء في المقذوفات لدى إكمال برنامج فحص الأسلحة النارية وعلامات الأدوات الذي تضمن دورة تدريبية استضافها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

34- وبذلت وزارة الأمن الوطني جهوداً كبيرة لتعزيز السياسات والإجراءات القائمة لمكافحة الاتجار بالبشر والتعرف على الضحايا. ووضعت وحدة مكافحة الاتجار خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2021-2023، وذلك بالتشاور مع عدد من المنظمات الدولية ووكالات الدولة والمنظمات غير الحكومية. وساهمت الوحدة أيضاً في وضع السياسة الوطنية للطفل وإجراءات التعامل مع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم بالتعاون مع اليونيسيف. وفيما يتعلق بأعمال التحقيق التي تقوم بها وحدة مكافحة الاتجار، أنشئت فرقة عمل خاصة في دائرة الشرطة لتعزيز ودعم قدرة الوحدة على التحقيق، بينما تواصل الوحدة المشاركة بنشاط في التحقيقات الإقليمية المتعلقة بالاتجار بالبشر التي يجريها الإنتربول. وتلقى ضباط شرطة الخطوط الأمامية تدريباً متخصصاً على التحقيقات الاستباقية في مجال الاتجار بالبشر، وزودوا بدليل موجز لضباط الخطوط الأمامية الرامي إلى تقديم توجيهات بشأن إجراءات التعرف على ضحايا الاتجار وإمكانية إحالتهم إلى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر. وفي نيسان/أبريل 2021، وجهت تهم إلى 4 أشخاص بموجب قانون الاتجار لارتكابهم مجموعة من الجرائم في حق أشخاص قاصرين.

35- وتواصل وحدة مكافحة الاتجار إنكاء الوعي العام بمسألة الاتجار بالبشر من خلال شراكاتها مع وكالات للدولة ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسة التنمية للبلدان الأمريكية من، وذلك لتوفير حلقات عمل للتدريب والتوعية لفائدة الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر. وركزت هذه الشراكات أيضاً على نقل ضحايا الاتجار وإعادة إدماجهم بتوفير الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية وغيرها من أشكال التدريب على المهارات. واستهدفت الحملات أيضاً المجتمع الناطق بالإسبانية باستخدام وسائل إعلام مختلفة، بما في ذلك الإذاعة واللافتات العامة. ولا يزال الخط الساخن للوحدة (800-4288 أو 800-4CTU) يوفر لأفراد الجمهور وسيلة للإبلاغ عن أي نشاط مشبوهِ يتعلق بالاتجار بالأشخاص.

36- وفي ضوء الأزمة العالمية المتعلقة بحالة اللاجئين وملتمسي اللجوء، وتمشياً مع التزامات الدولة بصفتها دولة طرفاً في **اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين**، وكذلك **بروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين**، وضعت حكومة ترينيداد وتوباغو سياسة وطنية لمعالجة مسائل اللاجئين وملتمسي اللجوء وافق عليها مجلس الوزراء عام 2014. ووفرت هذه السياسة إطاراً لتمكين الحكومة من إجراء عملياتها الخاصة لتحديد وضع اللاجئين. وقد صممت إجراءات تشغيلية موحدة مؤقتة بشأن التعامل مع اللاجئين وملتمسي اللجوء لضمان تقييم طلبات اللجوء في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، من خلال الجهود المنسقة لشعبة الهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم يتسن تنفيذ سياسة عام 2014 تنفيذاً كاملاً بسبب تدفق المهاجرين الفنزويليين الذي هدد بإغراق نظام الهجرة وعرقلة النهوض بمنظومة اللجوء الوطنية. وتعمل وزارة الأمن الوطني، في ضوء التحديات التي تواجهها، على وضع الصيغة النهائية لسياسة محدثة تتحمل الدولة في إطارها المسؤولية الكاملة عن عملية تحديد وضع اللاجئين.

37- وسعيًا إلى التصدي إلى تدفق المهاجرين الفنزويليين داخل حدود البلد وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وأسره، أصدرت الحكومة، في أيار/مايو 2019، إعفاء مدته اثنا عشر شهراً بموجب **لائحة الهجرة (المعدلة) لعام 2019 وأمر الهجرة (تعديل الجدول الثاني) لعام 2019 وفقاً للمادة 10 الفصل 1-18 من قانون الهجرة**. وطلب إلى المهاجرين الفنزويليين في إطار هذا الإعفاء تسجيل حالاتهم والحصول على بطاقة تسجيل من شعبة الهجرة. وأذنت بطاقة التسجيل هذه لحاملها بالعمل بصورة قانونية في ترينيداد وتوباغو لمدة سنة واحدة، مع إشعار بأن حامل التصريح سيخضع للتقييم كل ستة أشهر. وأجريت عملية إعادة تسجيل في آذار/مارس 2021.

3- إمكانية اللجوء إلى القضاء

38- لا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالحفاظ على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون بضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع. وفي هذا الصدد، أدخلت تحسينات كبيرة على مختلف التشريعات التي سنت لحماية إقامة العدل.

39- وحظي **قانون إقامة العدل (إجراءات التقاضي) (المعدل) لعام 2020** بالموافقة في 8 كانون الثاني/يناير 2020. ويمنح القانون قضاة الصلح سلطة القاضي في إدارة الإجراءات الجنائية. ويؤمل أن تساعد الزيادة في عدد الموظفين القضائيين الذين باتوا مختصين في نظر هذه المسائل على تقديم القضايا على نحو عادل وسريع. ويعدل القانون أيضاً **الفصل 7-2 من قانون الأدلة**، بالسماح بتقديم نسخ إلكترونية من إفادات الشهود.

40- وحظي **قانون الأدلة (المعدل) لعام 2021** بالموافقة في 25 شباط/فبراير 2021 وهو في انتظار الإصدار. وينص القانون على استخدام إجراءات جديدة مختلفة للتعرف على المشتبه فيهم، بما في ذلك استخدام الصور الفوتوغرافية وتقنيات الفيديو. كما ينص القانون على تسجيل استجابات المشتبه فيهم

بالفيديو تسجيلاً كاملاً لضمان حماية الحق في تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة. ومن المتوقع أن يساعد اشتراط تسجيل الاستجابات بالفيديو على منع أي إساءة استخدام للسلطات من جانب موظفي إنفاذ القانون. ويوفر القانون أيضاً الحماية للشهود الضعفاء بالسماح باستخدام تدابير خاصة للحصول على شهاداتهم، كقبول أقوال الشهود المسجلة بالفيديو أو التسجيلات الصوتية على سبيل المثال.

41- وتواصل الحكومة اتخاذ خطوات لضمان السلامة العامة والأمن العام لمواطنيها من خطر نشاط العصابات في السجون. وفي هذا الخصوص، حظي قانون اعتراض الاتصالات (المعدل) لعام 2020 بالموافقة، وهو في انتظار إصداره من الرئيس. وينص القانون على اعتراض الاتصالات وتسجيلها في السجون والمركبات المستخدمة لنقل السجناء. ويجيز القانون للضابط المزود بأمر قضائي أن يحصل على معلومات معترضة كما يجيز استخدامها دليلاً في أي إجراءات.

42- ولا يزال الحق في التمثيل القانوني عنصراً ثابتاً في الديمقراطية وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، فُعلت النيابة العامة إدارة المحامين العاميين في نيسان/أبريل 2020. وتشكل الوحدة جزءاً من هيئة المساعدة القانونية والمشورة التي نص على إنشائها قانون المساعدة والمشورة القانونية (الفصل 7-7). وستركز إدارة المحامين العاميين على القضايا الجنائية المرفوعة إلى محاكم الولاية العليا مع استثناءات قليلة على مستوى محاكم الصلح. وتضم هذه الوحدة حالياً 30 وظيفة بين محامين وموظفي دعم آخرين.

43- وقبلت ترينيداد وتوباغو التوصية بتخفيف تراكم القضايا الذي أسهم في اكتظاظ الحبس الاحتياطي في انتظار المحاكمة. ونُفذت التوصية من خلال نهج متعدد المحاور جمع بين التغييرات التشريعية، وزيادة عدد الموظفين القضائيين، وتشغيل المحاكم المتخصصة، والاستفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

44- وأصدر الرئيس في 18 أيلول/سبتمبر 2020 قانون إقامة العدل (الرصد الإلكتروني) (المعدل) لعام 2020. ويوسع القانون قائمة الظروف التي يجوز فيها للمحكمة أن تأمر الشخص بارتداء جهاز رصد إلكتروني، حيثما يكون الشخص على سبيل المثال خاضعاً للمراقبة، أو مكلفاً بخدمة مجتمعية، أو في أي ظرف آخر تراه المحاكم مناسباً. غير أن سلطة المحكمة في هذا الخصوص محدودة في حالات الجرائم الخطيرة مثل القتل والاختطاف والاتجار بالمخدرات. ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستخدام جهاز رصد إلكتروني إلا في قضية تتطوي على ارتكاب جريمة خطيرة، أو لمتهم أفرج عنه بكفالة، أو المتهم الطفل.

45- وقد أثر إجراء المحاكمات بقباض وحيد تأثيراً كبيراً على تراكم القضايا في نظام العدالة الجنائية. وأصدر في 1 شباط/فبراير 2019 قانون الأحكام المتنوعة (المحاكمات بقباض وحيد) لعام 2017. ويجيز هذا القانون للشخص المتهم أن يختار انفراد قاض واحد بمحاكمته من دون هيئة محلفين. وبناء على هذا الاختيار، يخول القاضي الوحيد جميع السلطات والاختصاصات في فصل أي مسألة قانونية أو وقائعية وتقديم الاستنتاجات التي كانت تصدر عن هيئة المحلفين. ويتوخى القضاء أن تؤدي زيادة استخدام المحاكمات بالقاضي الوحيد إلى تخفيض كبير في عدد أوامر إعادة المحاكمة، وتقليص خطر التدخل في هيئة المحلفين وترهيبها، وريح الوقت، وخفض تكاليف تشكيل هيئة المحلفين وتحتية أعضائها.

46- وأنشئ بموجب قانون الإجراءات الجنائية (مناقشة الاعتراف بالذنب واتفاق الاعتراف بالذنب) لعام 2017 نظام تفاوض يسمح للمتهم بالاعتراف بالذنب مقابل الحصول على نتيجة منشودة قد تشمل تخفيف التهمة أو سحبها أو إيقافها من جملة نتائج أخرى. ويحمي القانون حق المتهم في محاكمة عادلة بمنع الإجراءات المريبة التي قد يتخذها الادعاء، مثل حجب الأدلة أو التلاعب بها، والدخول في اتفق اعتراف مع متهم غير ممثل. وسوف يعالج نظام التفاوض على الاعتراف بالذنب، عندما يتسنى إدارته على النحو السليم، مشاكل الحبس المطول قبل المحاكمة وأي غموض قد يعترى المحاكمات.

47- وأنشئت عدة محاكم متخصصة لمعالجة القضايا المتركمة. فأنشأ قانون الدائرة الجنائية والمحكمة المحلية الجنائية والمرورية لعام 2018 الدائرة الجنائية في محكمة الولاية العليا والدوائر المحلية الجنائية والمرورية في المحاكم الجزئية. ويأذن القانون لرئيس القضاة بتكليف قضاة مبتدئين أو كبار في المحكمة الجنائية، ما يزيد من عدد الموظفين القضائيين المختصين في القضايا الجنائية. ورفع قانون الأحكام المتنوعة (المحكمة العليا للقضاء والأطفال) لعام 2018 العدد الأقصى للقضاة العاديين وقضاة الاستئناف في محكمة الولاية العليا لنظر قضايا الأسرة والأطفال.

48- وقد توخى المشروع التجريبي لمحكمة علاج المخدرات، الذي بدأ في عام 2012، إثراء التشريعات بتوسيع نطاق التنفيذ في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو على نحو يشمل الكبار والأحداث على السواء. وقد نفذ قانون الأحكام المتنوعة (إقامة العدل) لعام 2020 (رقم 29 لعام 2020) الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 على الفور عملية قضائية لعلاج المخدرات أنشأت، داخل المحكمة الجزئية ومحكمة الولاية العليا، برنامجاً لإحالة الأفراد بهدف تلقي علاج مكثف من المخدرات وخدمات المشورة وخدمات أخرى مع الخضوع لنظام رصد مستمر.

49- وفي ضوء التوصيات المقبولة بحل مشكلة اكتظاظ السجون وتحسين ظروف الاحتجاز، أقامت وزارة الأمن القومي عن طريق دائرة السجون في ترينيداد وتوباغو شراكات مع مهنيين ووكالات في قطاع الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا، بهدف تحسين قدرات المؤسسات والموظفين من أجل النهوض بإدارة جميع فئات السجناء وضبطها. وتستجيب دائرة السجون إلى قواعد الأمم المتحدة الدنيا من خلال ضمان تلبية احتياجات السجناء في مجال الصحة والنظافة الصحية والتغذية واحتياجاتهم الاجتماعية على أساس يومي. ولا تزال التحسينات جارية في نظام إدارة السجناء من أجل جعل معدل شغل الزنزانة متماشياً مع معيار الأمم المتحدة الأدنى لإيواء السجناء.

50- وبالإضافة إلى ذلك، نفذت دائرة السجون عدة مبادرات لمعالجة مشكلة اكتظاظ السجون وتلبية احتياجات السجناء الضرورية الأخرى. وشملت هذه المبادرات ما يلي:

- إنشاء 12 محكمة افتراضية جديدة في إطار نظام السجون لتسهيل عقد جلسات المحاكم عبر وصلة للتداول بالفيديو؛
- تحديث سجن الحبس الاحتياطي؛
- إنشاء لجنة للصحة والسلامة داخل دائرة السجون، تتولى إجراء تقييمات شهرية للأوضاع في السجون من أجل ضمان السلامة؛
- تعهد الصنف الصحي بانتظام في مختلف المرافق من قبل موظفين، وسجناء مختارين، ومقاولين من القطاع الخاص؛
- وضع خطة استراتيجية تهدف إلى تطوير خدمات السجون كي لا تقتصر على الوظيفة الحسبية وتؤدي الدور الإصلاحي، فتزيد بذلك مستوى التأهيل، من خلال وضع برامج للسجاء؛
- توفير التثقيف الديني والتعليمي والتدريب على المهارات وغير ذلك من البرامج الثقافية والترفيهية وبرامج إعادة التأهيل.

51- وهيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة هيئة مدنية مستقلة، تأسست وفقاً لقانون الهيئة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالشرطة (الفصل 15-5) للنظر والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بأعمال الفساد وسوء السلوك الخطير التي يرتكبها ضباط الشرطة وضباط الشرطة الاحتياطية الخاصة وأفراد الشرطة البلدية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، عدل قانون الأحكام المتنوعة (إقامة العدل) لعام 2020 الفصل 4-6 من قانون الفحص الشرعي على نحو سمح بإدراج الهيئة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالشرطة كطرف مهتم

عندما يتعلق التحقيق الأولي بوفاة شخص يخضع أو كان يخضع لتحقيق تراقبه أو تدقق فيه أو تنفذه الهيئة، وبإخطارها بالتحريات ذات الصلة. وفي 5 آذار/مارس 2021، أقر مشروع قانون الأحكام المتنوعة (الشرطة الاحتياطية الخاصة والهيئة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالشرطة البلدية) لعام 2020 في مجلس النواب، وهو يتضمن تعديلات على قانون الشرطة الاحتياطية الخاصة (الفصل 15-3) وقانون الهيئة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالشرطة. ومن شأن هذه التعديلات، بمجرد إقرارها، (أ) أن توسع تعريف "سوء سلوك الشرطة الخطير" ليشمل ارتكاب جريمة تأديبية بموجب لوائح دائرة الشرطة البلدية لعام 2014؛ و(ب) أن تضمن تطبيق اللائحة 150 من لوائح دائرة الشرطة على دائرة الشرطة الاحتياطية الخاصة للسماح للهيئة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالشرطة بالتحقيق في ادعاءات "سوء سلوك الشرطة الخطير" فيما يتصل بالضباط المعنيين، وتقديم توصيات بالشروع في إجراءات تأديبية حيثما يثبت "سوء السلوك الخطير من جانب الشرطة"؛ و(ج) أن تفرض على مفوض الشرطة واجب تقديم تحديث أو قرار كتابي إلى الهيئة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالشرطة في غضون ثلاثة أشهر من صدور توصية عن الهيئة. والغرض من ذلك هو فرض المزيد من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بدائرة الشرطة وبناتجها التأديبية. وتواصل الهيئة الاضطلاع بحملات توعية وتنقيف عامة بشأن مهامها، وقد أنشأت تطبيقاً هاتفياً لضمان إمكانية الوصول.

4- الحق في حرية الصحافة

52- لا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بحماية الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة على النحو المنصوص عليه في المادتين 4(ط) و(ك) من دستور الجمهورية.

باء - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العمل

53- لا تزال حماية حقوق الموظفين والعمال من أولى أولويات الحكومة. ونتيجة للمراجعة المستمرة للحد الأدنى الوطني للأجور من أجل تمكين العمال من الحفاظ على مستوى معيشي لائق، زادت الحكومة، بواسطة الإشعار القانوني رقم 341 الصادر في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الحد الأدنى الوطني للأجور من 15,00 دولاراً إلى 17,50 دولاراً في الساعة، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، لفائدة جميع سكان ترينيداد وتوباغو.

54- وفيما يتعلق بحماية حقوق العمال المهاجرين، عُينت، في تموز/يوليه 2018، لجنة وزارية مشتركة معنية بوضع سياسة هجرة العمال. وتهدف السياسة المتوخاة إلى معالجة المسائل المتعلقة بمعاملة العمال المهاجرين. وفي الوقت الذي يجري فيه العمل على وضع سياسة بشأن هجرة العمال، تواصل وزارة العمل إنفاذ تشريعات ومعايير العمل لضمان حماية العمال المهاجرين ورفاههم. ويشمل ذلك الحد الأدنى للأجور ومعدل الأجور؛ وساعات العمل ووقت العمل الإضافي؛ والعطل الرسمية؛ والإجازات العادية والإجازة المرضية؛ واستحقاقات الأمومة؛ وعمالة الأطفال. وتعالج هذه المسائل من خلال التحقيق في الشكاوى وإجراء زيارات التفتيش الروتيني. ولا يحظر القانون القيام بأي نشاط إنفاذي على أساس وضع العامل من حيث الهجرة، وتحقق مفتشية العمل في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق العمال سواء أكان مقدم الشكاوى/صاحب العمل مهاجراً أم لا.

55- وتواصل وزارة العمل، بالتعاون مع الوكالات والسلطات المختصة، رصد وإنفاذ التشريعات المتعلقة بمنع عمل الأطفال والقضاء عليه. وتواصل وحدة مفتشية العمل رصد عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و18 سنة والتحقيق في الحالات التي يُستخدم فيها أطفال دون سن السادسة عشرة. وفي هذا الصدد، وافق مجلس الوزراء على إعادة إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه مع تعيين اللجنة المشتركة بين الوكالات في شباط/فبراير 2019.

56- وما زالت وحدة مناصرة القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل، التي كانت في السابق المركز الوطني لمناصرة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستدامة في مكان العمل، تضطلع بدور رائد وتنسقي في الاستجابة الوطنية إلى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكان العمل. ووافق مجلس الوزراء في عام 2017 على السياسة الوطنية المهنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأطلقت في 23 تموز/يوليه 2019 حملة عامة من أجل توعية أصحاب العمل والعمال بهذه السياسة. ومنذ ذلك الحين ترجمت هذه السياسة إلى الإسبانية لتسهيل اطلاع المهاجرين الناطقين بالإسبانية عليها.

2- الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية

57- لا تزال الحكومة ملتزمة بضمان حصول شعب ترينيداد وتوباغو على أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية والتمتع به. واستفاد قطاع الصحة العامة من إنشاء مرافق صحية جديدة للمساعدة في تلبية الطلب الكبير على الرعاية الصحية، بما في ذلك مستشفى أريما العام، الذي أنشئ في حزيران/يونيه 2020، ومستشفى بوينت فورتين، الذي أنشئ في تموز/يوليه 2020. وبدأ تشغيل جناح المسرع الخطي في مجمع سانت جيمس الطبي في حزيران/يونيه 2020 لإيواء أول آلة مسرع خطي في القطاع العام في منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، وهي آلة ستساعد بقدر كبير في تقديم العلاج الإشعاعي لمرضى السرطان.

58- وتواصل وزارة الصحة تنفيذ عدة مبادرات لتحسين خدمات الرعاية الصحية والنهوض بها. ويواصل برنامج المرضى الخارجيين تزويد العملاء بخدمات الأشعة السينية والموجات فوق الصوتية، وخدمات طب الأسنان، وغسيل الكلى، وتقويم العظام، والخدمات التغذوية. وفي عام 2020، شرعت الوزارة في اتخاذ عدة تدابير تصحيحية تهدف إلى إعادة تحديد الجوانب الرئيسية للرعاية الصحية وتنشيطها، بما في ذلك:

- (أ) صحة الأم والطفل - حيث حققت ترينيداد وتوباغو بالفعل هدفها الخاص في إطار أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) استراتيجيات الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في ترينيداد وتوباغو بإجراءات على الصعيد الكاريبي ومبادرات من أجل الصحة والعافية؛
- (ج) لامركزية خدمات الصحة النفسية المقدمة على المستوى المجتمعي وإزالة الوصم في مستشفى سانت آن للأمراض النفسية. وفي عام 2019، أقرت أول سياسة للصحة النفسية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

3- الحق في السكن

59- لا تزال الحكومة ملتزمة بتوفير حلول مناسبة في مجال الإسكان والأراضي للمواطنين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. ووزارة الإسكان والتنمية الحضرية مسؤولة عن توفير المنازل المناسبة والمقبولة التكلفة، فضلاً عن حلول تمويل السكن المناسبة. ومن خلال برنامج الإسكان المعجل، أكملت مؤسسة النهوض بالإسكان، وهي وكالة منفذة في وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، بناء أكثر من 3 500 منزل وبدأت في بناء 2 500 منزل آخر، بينما وصلت أشغال البناء إلى مراحل مختلفة في أكثر من 20 موقعاً. وخلال الفترة 2015-2021، خصصت المؤسسة 5 741 وحدة سكنية للمواطنين المؤهلين وشيدت حدائق للعب في جماعات محلية مختلفة.

60- ونفذت لجنة التنمية البشرية برنامجين لإشراك القطاع الخاص في المساعدة على بناء مساكن مقبولة التكلفة. ويستخدم نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعتمد في عام 2016 تمويلاً من القطاع الخاص في بناء منازل للأشخاص المدرجين في قاعدة بيانات الإسكان العام، وقد شُيد في هذا الإطار أكثر من 400 منزل. وفي عام 2018، اعتمد برنامج حوافز بناء المساكن لتوفير حافز للمقاولين الذين يمكنهم تمويل وبناء وبيع الوحدات السكنية وفقاً للمبادئ التوجيهية لمؤسسة النهوض بالإسكان بسعر محدد سلفاً، وقد أنشئت منذ ذلك الحين قرابة 71 وحدة سكنية.

61- وتتولى مؤسسة النهوض بالإسكان أيضاً صيانة المساكن القائمة وتحسين الهياكل الأساسية في مشاريع الإسكان الحكومية وإصدار سندات حيازة الأراضي لتنظيم وضع المستوطنين. وخلال الفترة 2015-2021، تولت وكالة التسوية العقارية إعداد 867 شهادة إراحة وتوزيعها على المستوطنين. كما بدأت مؤسسة النهوض بالإسكان تنفيذ مشاريع لتجديد المناطق الحضرية المحيطة بالعاصمة.

62- وتواصل وحدة تيسير وتنفيذ برامج الإسكان تقديم منحة يبلغ مقدارها الأقصى 15 000 دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو لإجراء إصلاحات في منازل المالكين ذوي الدخل المنخفض. وخلال الفترة 2015-2021، وزع ما مجموعه 3 263 منحة لتحسين المساكن.

63- وفي إطار برنامج توباغو للنهوض بالإسكان، تقوم وكالة الإسكان ببناء منازل لمساعدة المشترين على شراء أول مسكن، وتوفر تلك المساكن بأسعار التكلفة للمواطنين المؤهلين المقيمين في توباغو.

4- الحق في التعليم

64- يشكل الحق في التعليم أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها خطة عام 2030 وهو محور الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها المجتمع الدولي. والهدف 4 هدف قائم على الحقوق، ويسعى إلى ضمان التمتع الكامل بالحق في التعليم باعتباره أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك يظل التعليم من أولويات ترينيداد وتوباغو. وتواصل الحكومة تعزيز البنية التحتية التي تدعم التعليم الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي، فضلاً عن التعليم العالي حتى مرحلة ما قبل التخرج.

65- وعلى مستوى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بدأت وزارة التعليم مبادرات مثل صحيفة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والرضع؛ وبرنامج "النجوم الرائدة" الإذاعي وسلسلة "افتح يا سمسم"، الهادفين إلى ضمان استمرار حصول الأطفال على المواد التعليمية.

66- وتواصل الحكومة تقديم خدمات الدعم الاجتماعي للطلاب، مثل توفير الغذاء والإفطار، من خلال برنامج التغذية المدرسية، وخدمات النقل المجاني للطلاب الذين يرتدون الزي المدرسي، وتوفير الكتب المدرسية الرئيسية، ومنحة الزي المدرسي.

5- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

67- تظل حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة من أولويات ترينيداد وتوباغو. وقد قدمت ترينيداد وتوباغو، وفقاً لالتزاماتها الدولية، تقريرها الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى اللجنة في حزيران/يونيه 2021، وهي في انتظار الاستعراض.

68- وفي 4 تشرين الثاني/أكتوبر 2019، أودعت ترينيداد وتوباغو صك انضمامها إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (معاهدة مراكش). وعدل قانون حق التأليف والنشر (المعدل) لعام 2020، الذي حظي بالموافقة في 15 حزيران/يونيه 2020، الفصل 82-80 من قانون حق التأليف والنشر

لإدراج أحكام معاهدة مراكش، ومن ثم تمكين الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو العاجزين عن قراءة المطبوعات من الوصول إلى الأعمال المنشورة. وبالإضافة إلى ذلك، أُذن للهيئة الوطنية للمكتبات ونظم المعلومات بنشر نسخ بصيغ ميسرة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، عن طريق مذكرة تقاهم موقعة مع اتحاد الكتب الميسرة. ستتاح للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية الآن إمكانية الوصول إلى مكتبة واسعة من المصنفات.

69- واستعرضت وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة السياسة الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة (2007) ونقحتها. وفي أيار/مايو 2019، وافق مجلس الوزراء على السياسة المعدلة وعرض المسودة الأولى للمشروع في البرلمان. ومن المتوخى أن توفر هذه السياسة أساساً لوضع التشريعات المطلوبة، وإطاراً شاملاً لتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساواة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي حزيران/يونيه 2020، أنشئت لجنة مشتركة بين الوكالات لتعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقية والسياسة الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، تضم ممثلين عن الدولة والمنظمات غير الحكومية والأشخاص ذوي الإعاقة.

70- وتقدم الوزارة عدة برامج لحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أعيد تكليف المركز الوطني للإتراء في كانون الأول/ديسمبر 2018 بصفة مركز مؤقت لتوفير الموارد للأشخاص ذوي الإعاقة. واستخدم المركز في تنظيم حلقات عمل للتوعية، كما جهزت حواسيبه ببرمجيات لتيسير تحسين مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في مجال استعمال الحاسوب. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وحدة شؤون الإعاقة جمع البيانات داخلياً، باستخدام المعلومات الواردة من متلقي منحة الإعاقة لتجميع قاعدة بيانات السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

71- كما شرعت الوحدة في حزيران/يونيه 2019، في مبادرة جديدة، بشراكة مع هيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو، من أجل تسهيل توفير أجهزة مساعدة محمولة متيسرة للمكفوفين وضعاف البصر والصم وضعاف السمع، على نحو يتيح للمستفيدين إرسال المعلومات وتلقيها بفعالية أكبر باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية التي تساعد الأشخاص الصم وضعاف البصر.

72- وأقرت الحكومة، في سعيها إلى تحسين فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وحرية تنقلهم، قانون الأحكام المتنوعة (عائدات الجريمة والبنك المركزي) لعام 2019، الذي أدخل ورقة نقدية جديدة بقيمة 100 دولار، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، لتحل محل الورقة النقدية الحالية. وتتضمن هذه الورقة الجديدة خاصية بارزة ملموسة، على غرار طريقة برايل، وتسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعرف بسهولة على كل ورقة.

73- وتواصل الحكومة سعيها إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص. وبادرت وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة مشروعاً بعنوان "مشروع التمكين" يهدف إلى زيادة فرص إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال هذا المشروع، سيجري تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة لدى مكتب النهوض بالعمالة من أجل تسهيل توظيفهم. كما سيبصر المشروع التدريب على تنظيم المشاريع. كما ستقدم خدمات التوعية والتدريب إلى أصحاب العمل المحتملين.

74- وتواصل وزارة التعليم، من خلال وحدة التعليم الخاص التابعة لشعبة خدمات دعم الطلاب، ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على فرص التعليم على قدم المساواة مع غيرهم. وتقدم الوحدة خدمات دعم تهدف إلى تحديد ودعم الطلاب ذوي الإعاقة وغيرها من الاحتياجات التعليمية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت شعبة خدمات دعم الطلاب في مشروع تجريبي للمدارس الشاملة في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي، سعياً منها إلى ضمان أن يظل التعليم متاحاً ومتيسراً ومقبولاً للأطفال ذوي الإعاقة وقادراً على التكيف معهم.

75- وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة تقديم الخدمات الاجتماعية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة مثل خدمة الحافلات المجانية، ومنح الإعاقة، ومنحة جديدة لمساعدة القصر ذوي الإعاقة.

-6 حقوق كبار السن

76- لا تزال الحكومة ملتزمة، من خلال شعبة شؤون المسنين التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة، بتعزيز نوعية حياة كبار السن في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو، وبتتقيف وتوعية الجهات المعنية الرئيسية وعامة الناس بشأن قضايا الشيخوخة.

77- وينتظر قانون دور المسنين لعام 2007 إصداره من الرئيس. وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة بذل الجهود لوضع اللوائح المناسبة بموجب القانون، وذلك من خلال التعاون مع لجنة عاملة. وفي حزيران/يونيه 2019، استعانت الوزارة باستشاري للقيام بتطوير ومراجعة واستكمال نشرات الدليل الإجرائي لأصحاب دور المسنين بما يتماشى مع تشريعات دور المسنين في ترينيداد وتوباغو. ويجري في الوقت الراهن وضع الصيغة النهائية لنشرات الدليل هذه.

78- وعلى الرغم من أن القانون لم يصدر بعد، فقد أجريت في عام 2020 اثنتا عشرة عملية تفتيش وعقد ستة عشر اجتماع امتثال مع أصحاب دور المسنين الذين سهوا عمليات التفتيش في مؤسساتهم. وتتوخى شعبة شؤون المسنين ضمان التحقيق في جميع ادعاءات إساءة معاملة المسنين في المرافق، وقد نُفذت أربع عمليات تفتيش بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021.

79- وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة حالياً باستعراض السياسة الوطنية للشيخوخة. والهدف من هذه السياسة هو تعزيز رفاه كبار السن على نحو مستدام وإتاحة الفرصة لهم للاندماج في حياة المجتمع العادية. وسيقدم مشروع سياسة منقح إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه كخطة عمل عند انتهاء الاستعراض الداخلي.

80- وتواصل شعبة شؤون المسنين تنفيذ برامج متنوعة ترمي إلى تعزيز حقوق المسنين وحمايتهم. ويوفر برنامج الرعاية المجتمعية الرعاية الاجتماعية في دور المسنين الخاصة لكبار السن المشردين بسبب الظروف الاجتماعية الذين يخرجون بقرار طبي من مؤسسات الصحة العامة. ويعمل مركز معلومات كبار السن بوصفه مرفق إحالة ومكتباً للمساعدة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة والمبادرات والبرامج والمنتجات والخدمات المقدمة إلى المسنين في ترينيداد وتوباغو. ويُحتفل أيضاً باليوم العالمي لمنع إيذاء المسنين واليوم الدولي لكبار السن. ويتلقى المسنون مجاناً خدمات مركز أنشطة المسنين ودور المواطنين المسنين والحافلات والعبارات.

-7 الحقوق الثقافية

81- تتسم ترينيداد وتوباغو بثراء تنوعها الثقافي وتراثها. وتواصل الحكومة تشجيع التعبير الثقافي والإبداع الفني. وفي هذا الصدد، تتولى وزارة السياحة والثقافة والفنون استضافة مبادرات شتى تعزز الحق في التعبير الثقافي وجدوى هذا التعبير من الناحية التجارية. وتشمل هذه المبادرات عناصر منها التالية.

السياسة الثقافية الوطنية

82- عرض وزير التنمية المجتمعية والثقافة والفنون السابق مشروع السياسة الثقافية الوطنية لترينيداد وتوباغو على البرلمان في 2 حزيران/يونيه 2020. وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع الاعتزاز بالثقافة وتدعيم الهوية الوطنية والشعور بالانتماء لدى جميع الفئات الاجتماعية. وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى دعم الفنانين ومنظمي المشاريع والرابطات القطاعية في إنتاج مادة رفيعة النوعية؛ وإلى إرساء إطار مؤسسي متكامل لدعم القطاع الثقافي.

سجل الفنانين

83- ينشئ السجل الوطني للفنانين والعاملين في المجال الثقافي قاعدة بيانات تضم المسجلين من الفنانين والعاملين في المجال الثقافي والمنظمات والمهرجانات الثقافية، على نحو يسمح للمسجلين بالاستفادة بطريقة إيجابية من مختلف المبادرات الخارجية.

كأس رئيس الوزراء لأحسن قرية

84- تنظم وزارة الرياضة والتنمية المجتمعية سنوياً مسابقة كأس رئيس الوزراء لأحسن قرية. وتعرض المسابقة الروح المجتمعية من خلال الفنون الأداء، وتسهم في التمكين الاقتصادي، والنمو الشخصي، وتنمية المرأة في المناطق الريفية.

8- تقديم الخدمات الاجتماعية

85- حافظت الحكومة باستمرار على التزامها بالقضاء على الفقر من خلال تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية. وشرعت وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة في عدة مبادرات لإتاحة إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية لذوي الدخل المنخفض ولمن يعيشون تحت خط الفقر.

86- والبرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية هو استراتيجية للعمل الاجتماعي وضعت لضمان حصول المواطنين المحرومين في جميع أنحاء البلد على إمدادات موثوقة ومستدامة من المياه المنقولة بالأنابيب والكهرباء وتحسين مرافق السباكة الصحية في منازلهم.

87- ويستمر تحسين نظام البطاقة الذكية البيومترية لتيسير تقديم منح الخدمات الاجتماعية. وتسمح البطاقة الذكية للمنتفعين بمنح التقاعد الخاصة بالمواطنين المسنين والمساعدة العامة ومساعدة الإعاقة باستخدام بطاقاتهم لشراء الطعام من التجار المشاركين باستخدام محطات نقاط البيع البيومترية.

88- وفي عام 2017، وافق مجلس الوزراء على الخطة الوطنية لتخفيف المعاناة الاجتماعية للفترة 2017-2022 بوصفها استجابة نفسية واجتماعية واقتصادية ممكنة للمساعدة في تخفيف آثار التراجع الاقتصادي على الفئات الضعيفة وبناء قدرة المواطنين على التأقلم. وتركز الخطة على تعزيز نظام الحماية الاجتماعية، وتدعيم عمل المجتمع المحلي والمجتمع المدني، والنهوض بالإنتاجية والابتكار داخل القطاعين الخاص والعام من خلال إجراءات مثل توفير الإغاثة من البطالة، وخدمات الصحة والرعاية، والتعليم، والتدريب على المهارات، وتشجيع الابتكار وتنظيم المشاريع.

89- وفي إطار التقييم المستمر لمستوى المعيشة في ترينيداد وتوباغو، تعمل شعبة البحوث الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة في الوقت الراهن على إنشاء قاعدة بيانات اجتماعية واقتصادية وطنية يسهل الوصول إليها تهدف إلى تجميع مؤشرات عن الحالة الاجتماعية في ترينيداد وتوباغو.

جيم- اتفاقية القضاء على التمييز العنصري

90- يكرس دستور الجمهورية لعام 1976 حماية الحقوق والحريات الأساسية بصرف النظر عن العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو الجنس. وتجزئ المادة 14 من الدستور لأي شخص يدعي أن حقوقه قد انتهكت أو يجري انتهاكها أو يحتمل أن تنتهك، رفع دعوى إلى المحكمة العليا للانتصاف والحصول على الجبر في الظروف المناسبة.

91- وإلى جانب الإجراءات الدستورية، يوجد قانون تكافؤ الفرص لعام 2000، الذي ينشئ لجنة تكافؤ الفرص ومحكمة تكافؤ الفرص، هو النص التشريعي الحاسم الذي يحظر التمييز على أساس العرق والإثنية والأصل (من بين أسس أخرى). واللجنة مكلفة بتلقي الادعاءات المتعلقة بالتمييز والتحقق فيها والتوسط للصلح فيها قدر الإمكان، في حين تتولى المحكمة فصل القضايا التي تحيلها إليها اللجنة، حيثما استحال التوفيق أو كان غير مناسب لحل المسألة. وعلى عكس أمانة المظالم التي تعنى بالإجراءات أو القرارات التي تتخذها السلطات العامة، تشمل أحكام قانون تكافؤ الفرص لعام 2000 وولاية اللجنة القطاعين العام والخاص على السواء. واللجنة مخولة للتحقيق في المسائل الناشئة في القطاعين كليهما في مجالات العمالة، وتوفير السلع والخدمات، والتعليم، وتوفير السكن.

92- وخلال الفترة 2016-2019، تلقت اللجنة ما مجموعه 459 شكوى في ترينيداد و 25 شكوى في توباغو. كما شاركت في عدة حملات توعية عامة تتعلق بولايتها وبحظر التمييز. وتشكل اللجنة، في إطار اختصاصها، بالاشتراك مع النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية، لجنة مخصصة لاستعراض التعديلات المقترحة على قانون تكافؤ الفرص لعام 2000.

دال- اتفاقية حقوق الطفل

93- تظل حماية حقوق الطفل أولوية هامة بالنسبة إلى الحكومة. وفي عام 2016، قبلت ترينيداد وتوباغو التوصية بإلغاء زواج الأطفال من جميع التشريعات ذات الصلة من خلال رفع الحد الأدنى للسن القانونية إلى ثمانية عشر سنة. في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017، صدر الإعلان التاريخي لقانون الأحكام المتنوعة (الزواج) لعام 2017، الذي نسق ووجد السن القانونية لعقد الزواج في ترينيداد وتوباغو لتصبح 18 سنة للذكور والإناث على السواء بموجب قانون الزواج (الفصل 45-1) وقانون زواج وطلاق المسلمين، (الفصل 45-2)، وقانون زواج الهندوس (الفصل 45-3)، وقانون زواج الأوريسا، (الفصل 54-4)، وقانون الإجراءات والممتلكات الزوجية (الفصل 45-5). وهكذا باتت ترينيداد وتوباغو أقرب إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وقد أجرت النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية مشاورات واسعة النطاق مع طائفة واسعة من الجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الرئيسية الأخرى قبل إعداد القانون.

94- وتواصل الحكومة اعتماد استراتيجيات تشريعية لحماية حقوق الطفل. وفي 27 شباط/فبراير 2018، أصدر الرئيس قانون شعبة الأسرة والطفل لعام 2016 لينضاف إلى مجموعة التشريعات المتعلقة بالطفل. وأنشأ القانون دائرة متخصصة في محكمة الولاية العليا تسمى دائرة الأسرة والطفل، ويشمل اختصاصها جميع المسائل الأسرية ومسائل الأطفال. ويتيح فصل قضايا الأطفال عن سائر القضايا البت السريع في المسائل المتعلقة بالأحداث، باتباع نهجاً تأهيلي وأقل اعتماداً على المنطق العقابي.

95- وبدأ تفعيل الهيئة المعنية بالأطفال في عام 2015 لتوفير الرعاية والحماية وإعادة التأهيل للأطفال ضحايا الإساءة. وتعمل الهيئة جاهدة، منذ تفعيلها، في سبيل الاضطلاع بولايتها بالشراكة مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على السواء من أجل خدمات الوساطة والخدمات النفسية والاجتماعية والعلاجية. وتقوم الهيئة باستمرار بتدريب موظفيها على اتفاقية حقوق الطفل وعلى مجموعة التشريعات الصادرة في عام 2015، للمساعدة في رعاية الأطفال وحمايتهم. وأنشأت الهيئة أيضاً وحدة مخصصة لقضاء الأطفال تتولى تقديم الدعم الموضوعي للمحكمة فيما يتصل بقضايا الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم جنائية أو الذين يعتبرون في حاجة إلى الإشراف.

96- وشاركت شعبة شؤون الأطفال التابعة لمكتب رئيس الوزراء، بالتعاون مع مكتب اليونيسيف في منطقة شرق البحر الكاريبي، في وضع سياسة وطنية للطفل للفترة 2020-2030 توفر إطاراً عاماً لتعزيز وضع الأطفال وتحسين نوعية حياتهم في ترينيداد وتوباغو، مع الوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. وتتضمن السياسة ما يلي:

- رؤية شاملة لاحتياجات الأطفال باعتبارها أساساً لوضع السياسات وتقديم الخدمات بفعالية أكبر؛
- زيادة فرص مشاركة الأطفال في القضايا؛
- نهج فعال ومنسق ومحدد الهدف لمعالجة المسائل التي تؤثر في أطفال ترينيداد وتوباغو؛
- تحسين الاستفادة القصوى من الموارد من لمعالجة قضايا الأطفال؛
- تحسين رصد وتقييم خدمات الأطفال لضمان أن تحقق هذه الخدمات الأثر المنشود.

97- وتواصل وحدة مفتشية العمل التابعة للوزارة رصد معايير العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال في ترينيداد وتوباغو، من أجل الكشف عن انتهاكات القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل والاتجار بالأطفال. وفي شباط/فبراير 2019، أعاد مجلس الوزراء تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه، التي تضطلع بأنشطة مختلفة بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية للفترة 2019-2022؛ والاستعانة باستشاري لإجراء بحوث عن عمل الأطفال. وتضم اللجنة الجهات المعنية الرئيسية مثل وزارة الأمن الوطني، ووحدة مكافحة الاتجار، والهيئة المعنية بالأطفال، ووحدة حماية الطفل التابعة لشرطة ترينيداد وتوباغو، ومجلس نواب توباغو، والمنظمات غير الحكومية العاملة على المسائل المتعلقة بالأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تُراعى اتفاقية حقوق الطفل عند صياغة سياسة إصلاح تشريعات العمل.

هاء - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

98- أحاطت ترينيداد وتوباغو علماً بمختلف التوصيات التي تلقتها خلال آخر استعراض خضعت له فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة، مثل القضاء على التمييز ضد المرأة والقضاء على العنف بالمرأة، واتخذت تدابير لتنفيذ تلك التوصيات.

99- وبخصوص التوصية المتعلقة بضمان المتابعة الكافية لاستعراض قانون العنف المنزلي، يجدر بالإشارة أن الرئيس قد قبل في 7 تموز/يوليه 2020 قانون العنف المنزلي (تعديل) لعام 2020، الذي ينص على توفير حماية إضافية من العنف المنزلي لطائفة أوسع من الأفراد. وعلاوة على ذلك، وسع نطاق مصطلح "العلاقة المنزلية" ليشمل الأطفال والبالغين في مؤسسات الإيواء. كما أدرج مصطلح "قريب" للتكيف مع الواقع الثقافي للأسرة الممتدة الموجود في ترينيداد وتوباغو.

100- ويوسع قانون العنف المنزلي (تعديل) لعام 2020 أيضاً فئة الأشخاص الذين يمكنهم تقديم طلب لاستصدار أمر حماية. وتجيز المادة 4 للطفل البالغ من العمر 16 سنة أو أكثر ولل كبار المقيمين في مؤسسات الإيواء تقديم طلب للحصول على أوامر الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، باتت المحكمة الآن مخولة لإصدار أمر مؤقت أو أمر حماية على أساس فعل أو إغفال واحد. ويزيل القانون أيضاً مقدار التعويض الأقصى البالغ 15 000 دولار وهو المبلغ الذي يمكن لضحية العنف المنزلي الحصول عليه تعويضاً عن الخسارة الناجمة مباشرة عن العنف المنزلي. ويجوز للمحكمة الآن أن تمنح أي تعويض تراه مناسباً.

101- وفي ضوء التزام الحكومة في عام 2016 ببلورة استجابة فعالة متعددة القطاعات إلى حالات العنف الجنسي والمنزلي، نص قانون الجرائم الجنسية (المعدل) لعام 2021، الذي أقره مجلس الشيوخ في 15 حزيران/يونيه 2021، على إنشاء السجل الوطني لمرتكبي الجرائم الجنسية والموقع الشبكي الحكومي المتعلق بمرتكبي الجرائم الجنسية. ويتولى مفوض الشرطة إدارة السجل والموقع الشبكي المناظر له وتعهدهما.

وبينما سيتضمن السجل أسماء المجرمين وعناوينهم وصورهم والجرائم التي ارتكبوها، فإن الموقع لن يتيح للجمهور الاطلاع على عناوين الجناة بل معرفة مناطق سكناتهم فقط. ولن يتضمن السجل سوى معلومات عن المجرمين الذين هم مواطنون أو مقيمون في ترينيداد وتوباغو، والذين أدينتهم محكمة، على الصعيد الدولي أو المحلي، بارتكاب جرائم قابلة للتسجيل في 25 أيلول/سبتمبر 2000 أو بعده. ولا ينطبق السجل على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً أو الذين كانوا يعانون من مرض عقلي وقت ارتكاب الجريمة.

102- ومنذ ذلك الحين، أنشأت دائرة الشرطة في ترينيداد وتوباغو عدة وحدات متخصصة لمعالجة قضايا العنف المنزلي والجنسي الذي يتعرض له النساء والأطفال. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2020، أطلقت دائرة الشرطة وحدة العنف الجنساني لمعالجة القضايا المتعلقة بالعنف الجنساني والمنزلي، وانتهاكات أوامر الحماية، وحالات الاغتصاب. ولا تقدم الوحدة خدماتها لضحايا تلك الجرائم فحسب، بل تتعاون أيضاً مع أفراد الجمهور الذين قد تكون لديهم معلومات عن هذه الحالات. وفي 4 حزيران/يونيه 2020، أطلقت دائرة الشرطة وحدة الجرائم الجنسية، للتعامل مع عنف الشريك الحميم والعنف الجنسي لدى الكبار. وستوفر الوحدة الحماية الكاملة وتضمن عدم الكشف عن الهوية. ويمكن للأشخاص الاستفادة من تطبيق متنقل للشرطة للإبلاغ ليس فقط عن حالات العنف المنزلي والجرائم الجنسية ولكن أيضاً عن جميع الجرائم.

103- ووضعت السياسة الوطنية لنوع الجنس والتنمية في مجلس الوزراء بوصفها خطة عمل في عام 2018. وقد صاغت هذه السياسة شعبة الشؤون الجنسانية في مكتب رئيس الوزراء بالتعاون مع عدة وكالات حكومية وغير حكومية، وسوف تكون بمثابة إطار لتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، ومشاركتها المنصفة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية. وسترافق هذه السياسة خطة عمل وطنية تقدم مبادئ توجيهية واضحة للتنفيذ والرصد والتقييم.

104- وتواصل شعبة الشؤون الجنسانية، بالإضافة إلى استراتيجياتها السياساتية، تنفيذ حملات توعية مختلفة تستهدف النساء والرجال على السواء لإذكاء الوعي وتعكك القوالب النمطية المحيطة بقضايا العنف المنزلي.

خامساً- الإنجازات وأفضل الممارسات

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

105- أودعت ترينيداد وتوباغو تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2021.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

106- وقدمت ترينيداد وتوباغو تقريرها الوطني الخامس إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باستخدام إجراء مبسط لتقديم التقارير.

وحدة مكافحة العنف الجنساني

107- أنشأت شرطة ترينيداد وتوباغو وحدة لمكافحة العنف الجنساني تتولى معالجة القضايا ذات الصلة.

سادساً - التحديات والقيود

- 108- لا تزال معدلات الجرائم العنيفة المرتفعة تؤثر سلباً في جميع جوانب مجتمع ترينيداد وتوباغو. وقد خصصت الحكومة، في الميزانية الوطنية للفترة 2020-2021، ثالث أعلى نسبة مئوية من الأموال لمكافحة الجريمة بغية تفعيل جميع الوسائل اللازمة للحد من النشاط الإجرامي وحماية حقوق الأشخاص في السلامة والأمن.
- 109- وخلال المشاورات مع الجهات المعنية الحكومية، أثرت شواغل مختلفة بشأن توافر الموارد المتنافسة.
- 110- وخلال المشاورات مع منظمات المجتمع المدني، أثرت شواغل مختلفة بشأن عدم وجود تشريعات لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باشرت الحكومة العمل على وضع سياسات وتشريعات.

سابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

111- شكلت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لترينيداد وتوباغو للفترة 2016-2030 إطار السياسات المسترشد به في تقديم التقرير الوطني للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. ويجدر بالذكر أن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة 2016-2030 قد وضعت وفقاً للجهود المبذولة في سبيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. والأولويات هي التالية:

- (أ) **الأمن القومي:** سيتبع نهج حكومي شامل في التعامل مع الأمن القومي. وستتقاسم جميع الوزارات والوكالات من ثم المسؤولية وستخضع للمساءلة عن أمن الدولة وسلامتها؛
- (ب) **العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:** ستشمل أهم المبادرات والأهداف الخاصة بالسفارات والقنصليات تعزيز مصالح ترينيداد وتوباغو في مجال التجارة والاستثمار، والحفاظ على صلات قوية مع المغتربين، وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الشركاء الاستراتيجيين؛
- (ج) **البيئة:** ستوضع الاعتبارات البيئية في صميم التنمية بحيث توجه كل قرار على المستوى الحكومي؛
- (د) **البنية الأساسية:** ضمان الجدوى والفعالية في النقل الوطني والبنية الأساسية وأنظمة المرافق العامة. وتوفير نظام حديث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعهده على النحو الواجب؛
- (هـ) **التعليم:** سيكون لدى ترينيداد وتوباغو نظام تعليم وتدريب سلس ورفيع النوعية بعد إصلاحه؛
- (و) **الرعاية الصحية:** سيكون نظام الرعاية الصحية مستداماً وحديثاً وسترتقي مستويات الرعاية الصحية المقدمة؛
- (ز) **الزراعة:** قطاع زراعي قوي وحديث ومزدهر وتنافسي بهدف تحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- (ح) **الإسكان:** سيحصل المواطنون على سكن ملائم وبأسعار معقولة. وتعزز هذه المبادرة بإعانات منزلية جديدة وسعر فائدة عقارية مدعوم.
- (ط) **السياحة والفنون والثقافة:** تعزيز وتشجيع الجدوى التجارية والرؤية التجارية لدى المؤسسات الإبداعية والعاملين في ميدان الثقافة؛

- (ي) **التنمية الريفية:** تتولى وزارة التنمية الريفية والحكم المحلي وضع وتنفيذ سياسات لتحسين رفاه سكان المجتمعات الريفية. ويمكن للوزارة، من خلال الشركات البلدية، أن تزود المواطنين مباشرة بالسلع والخدمات لتحسين مستويات معيشتهم؛
- (ك) **تنظيم المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال:** تلتزم الحكومة بتقديم المساعدة المالية والتقنية والتسويقية والمساعدة في تطوير الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر لضمان نموها؛
- (ل) **برامج القطاع الاجتماعي:** تلتزم الحكومة بتنفيذ سياسات تحدث تغييراً اجتماعياً جذرياً بطريقة تستفيد منها جميع الفئات من خلال إقامة مجتمع أكثر انسجاماً؛
- (م) **تنمية الشباب:** دعم وتشجيع مشاركة الشباب في جميع جوانب التنمية المستدامة في ترينيداد وتوباغو، وتحسين فهم احتياجات الشباب، ووضع مبادئ توجيهية لتنمية الشباب؛
- (ن) **الرياضة:** تشجع الحكومة الرياضة باعتبارها وسيلة للحد من الجريمة وبناء المهارات الاجتماعية، ولحد من ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة المرتبطة بنمط الحياة لدى مختلف المجتمعات المحلية والفئات العرقية والعقائدية في ترينيداد وتوباغو. ومن شأن ذلك أن يوسع مجموعة المواهب التي يبرز من خلالها أبطال العالم ويحظون بالاعتراف الدولي؛
- (س) **الإعاقة:** استعراض وطني لجميع البرامج والخدمات الموجهة إلى قطاع الإعاقة لتحديد ما هو متاح والوقوف على الثغرات في النظام قبل الشروع في أي مبادرات جديدة؛
- (ع) **الشؤون الجنسانية:** تلتزم الحكومة بإقامة المساواة بين الجنسين من خلال وضع استراتيجيات أكثر إنصافاً بمراعاة مختلف احتياجات الرجال والنساء والقيود التي يخضعون لها والفرص المتاحة لهم وأولوياتهم.

ثامناً - توقعات الدولة

112- في ضوء التوصيات الواردة والمقبولة في الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بترينيداد وتوباغو في عام 2016، تعهدت الحكومة قدر الإمكان بتنفيذ التوصيات التي قبلتها. ويعكس التقرير الوطني الثالث جهودها في هذا الصدد. ولذلك، ترحب الحكومة بنظر مجلس حقوق الإنسان في هذا التقرير، وتظل ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان في ترينيداد وتوباغو باستمرار.